ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

30 يناير 2024

أسبوع الشراكات الدولية

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
5G

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
احمد بيومي
اسماء رفعت
اسماء فهمي
ايه حمدي
بسنت جمال
سالي عاشور
محمد صبري
د. عمر الحسيني
امل اسماعيل
مصطفي عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

21 معلومة مصورة

22 مقالات تحليلية

تقديم

في ظل استمرار التوترات العالمية والإقليمية وتداعيات الحروب العالمية، تأتي أخبار هذا الأسبوع بمزيد من الصعوبات. ومع ذلك، فإن الحكومة المصرية تواصل جهودها لتعزيز النشاط الاقتصادي، فيما جاء خفض عجز الميزان التجاري وزيادة الصادرات الرقمية وخدمات التعهيد والشراكات الدولية وتسريع الحلم النووي لمصر ليصب كل ذلك في تخفيف تأثيرات هذه التحديات على المواطن المصري.

ويستعرض عدد نشرتنا الصادر عن الأسبوع الرابع لينايـر 2024، الأخبار المرتبطة في سياق تحليلي يرسم معطيات تساعد في فهم الصورة العامة والتوجهات الرسمية، وكذلك في اتخاذ القرارات الأقرب إلى الصواب.. وإلى تفاصيل العدد:

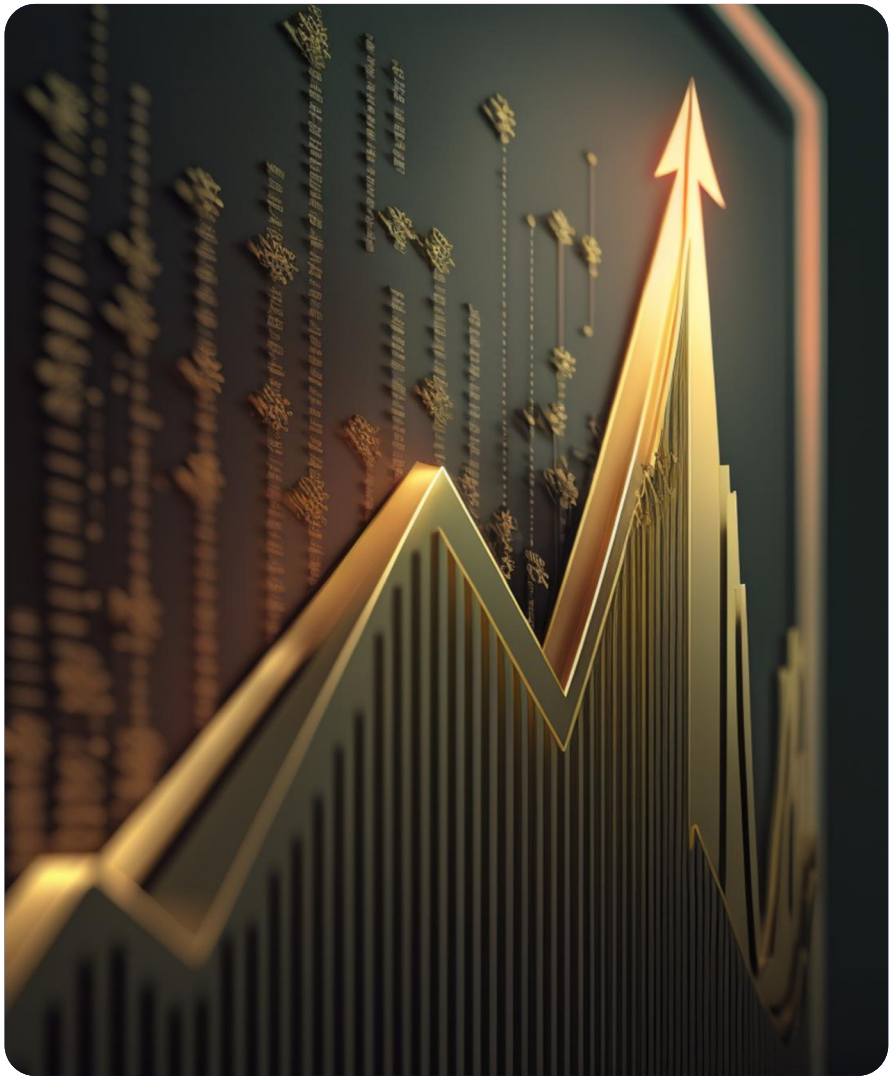

أبرز قضايا الأسبوع

”شهد هذا الأسبوع العديد من الشراكات سواء كانت عالميًا أو محليًا؛ إذ تهتم مصر بزيادة شراكتها وتعزيز علاقتها مع دول العالم، كما تحاول الحكومة المصرية تأمين توفر السلع الغذائية الأساسية لدى المواطنين. والجدير بالذكر الاهتمام بالاستثمار والتمويل خلال هذا الأسبوع، إذ تم رفع الحد الأقصى لتمويل المشروعات الصغيرة وطرح مناقصات في مجالات التنقيب والموانئ. في المقابل، اتسعت تداعيات أزمة البحر الأحمر حيث إنها لم تتوقف عند حدود تداعياتها للمنطقة فقط، بل شملت العالم أجمع.“

محلية

السياسات المالية

- **معيط: سنتحمل 4.2 مليارات جنيه ضرائب عقارية لـ 21 نشاطًا اقتصاديًا حتى 2026**

تتحمل الموازنة العامة للدولة 4.2 مليارات جنيه ضرائب عقارية عن 21 نشاطًا اقتصاديًا لمدة 3 سنوات بواقع 1.4 مليار جنيه سنويًا وذلك حتى 2026، بحسب وزير المالية «محمد معيط». وتشمل الأنشطة الاقتصادية التي ستتحمل عنها الدولة الضرائب العقارية صناعة الغزل والنسيج، والصناعات الهندسية، والتعدينية، والمعدنية، والجلود، والخشب والأثاث، وصناعة السيارات، والورق، ومنتجاته، والطباعة، والنشر.

- **«الرقابة المالية» ترفع الحد الأقصى لتمويل «متناهي الصغر» لـ 242 ألف جنيه**

رفعت الهيئة العامة للرقابة المالية، الحد الأقصى لتمويل المشروعات متناهية الصغر، بنسبة 10% ليصبح 242 ألف جنيه بدلًا من 220 ألف جنيه حاليًا. من الجدير بذكر أنه تم رفع الحد الأقصى لتمويل المشروعات متناهية الصغر لأول مرة في شهر مايو 2023، وذلك بهدف إتاحة وتمكين الأفراد والشركات من الحصول على التمويل المناسب سواء لبدء المشروعات أو تنميتها وتطوير حجم أعمالها وزيادة تنافسيتها.

أسواق المال والاستثمار

- **مصر تقدّم خيار هيكلة شركات النقل على طرحها بالبورصة**

تعمل وزارة النقل المصرية على «جذب متخصصين ذوي خبرة لتشغيل وإدارة الموانئ ووسائل السكك الحديدية عوضًا عن طرح الشركات التابعة لها في البورصة»، بحسب وزير النقل المصري، حيث أضاف بأن «بيع أسهم في سوق المال لم يضف لنا، لأنه قد لا يجذب متخصصين».

- **المصريون يجلبون 3.8 أطنان ذهب من الخارج خلال 8 أشهر**

بلغ حجم واردات مصر من الذهب المعفى من الضريبة الجمركية نحو 3.8 أطنان خلال آخر 8 أشهر في عام 2023، وفقًا لتصريحات رئيس مصلحة الجمارك. تأتي تلك التصريحات بعد موافقة مجلس الوزراء المصري في نوفمبر 2023 على مدّ العمل بقرار رقم 1801 لسنة 2023، الخاص بإعفاءات واردات الذهب بأشكال نصف مشغولة والمعدّة للتداول النقدي والحلي والمجوهرات وأجزائها من معادن ثمينة لمدة 6 أشهر تنتهي في مايو 2024.

- **مصـر الجديـدة للإسـكان توقـع عقـد مشـاركة لتطويـر 865 فدانًـا شـرق القاهـرة**

وقعت شركة «مصر الجديدة للإسكان والتعمير» عقد مشاركة لتطوير مشروع سكني على مساحة 865 فدانًا بمدينة هليوبوليس الجديدة، شرق القاهرة، مع شركة «الشرق الأوسط للتنمية والاستثمار العقاري والسياحي» المملوكة للملياردير المصري محمود الجمال. من المتوقع أن تبلغ حصة إيرادات الشركة 28% بعائد متوقع 39.7 مليار جنيه. كما أن المدة المتوقعة لتنفيذ المشروع هي 10 سنوات.

- **«رايـة القابضـة» تخطـط لطـرح حصـص مـن 3 شـركات تابعـة فـي بورصـة مصـر**

وفقًا لتصريحات رئيس مجلس إدارة شركة «راية القابضة»، فإن «الشركة تخطط لطرح حصص من 3 شركات تابعة في البورصة المصرية عند جاهزية السوق لاستيعاب طروحات جديدة»، وأن الشركات الجاري العمل على طرح حصص منها هي «راية للتجارة والتوزيع»، و»راية لتكنولوجيا المعلومات»، و»أمان للخدمات المالية». من الجدير بالذكر، أن الحكومة المصرية طرحت في ديسمبر 2023 استراتيجية جديدة لتطوير بورصتها خلال 2024، تتضمن 7 محاور مُقسَّمة إلى 60 بندًا لتنشيط الطلب وتعزيز استثمارات المؤسسات والأفراد محليًا، وإقليميًا، ودوليًا.

RAYA Holding

- **نقص الدولار وتراجع الإنتاج يقفزان بسعر حديد التسليح في مصر 78% خلال عام واحد**

قفز سعر حديد التسليح في مصر تسليم أرض المصنع بنحو 78% على أساس سنوي ليصل خلال يناير 2024 إلى 48 ألف جنيه للطن، مدفوعًا بضغوط شحّ العملة الصعبة وتراجع الطاقة الإنتاجية للمصانع بنحو كبير. تعيش مصر أزمة اقتصادية صعبة، تفاقمها التوترات الجيوسياسية في المنطقة، إلى جانب النقص الشديد في السيولة الدولارية لديها بسبب تراجع تحويلات العاملين في الخارج، وإيرادات السياحة، وقناة السويس، والصادرات.

- **مصر تطرح مناقصة لـ 3 مشروعات موانئ ومناطق لوجستية بـ 600 مليون دولار**

تخطط الحكومة المصرية لطرح مناقصة عالمية لتطوير 3 مشروعات بقطاع الموانئ الجافة والمناطق اللوجستية في مارس 2023. تضم قائمة المشروعات المزمع طرحها ميناء جافًا في مدينة الفيوم الجديدة على مساحة 100 فدان، ومركز قسطل اللوجستي الواقع على الحدود المصرية مع السودان بمساحة 300 فدان، ومركزًا آخر في مدينة دمياط على مساحة 15 فدانًا. وقال مصدر آخر إن إجمالي استثمارات المشروعات المزمعة قد تبلغ 610 ملايين دولار.

- **«التجارة والصناعة» تنفي دراسة إلغاء رسوم الإغراق على واردات حديد التسليح**

تداولت بعض الوكالات العالمية أخبارًا عن دراسة وزارة التجارة والصناعة في مصر إلغاء رسوم الإغراق على واردات حديد التسليح، لتمكين الشركات والمطورين العقاريين من استيراد احتياجاتهم بعد الارتفاعات الكبيرة في الأسعار بالسوق المحلية. وهذا ما نفته وزارة التجارة والصناعة، إذ صرحت الوزارة في بيان لها، أنه صدر القرار الوزاري بمد العمل بأحكام القرار الوزاري رقم 1525 لسنة 2017 بفرض رسوم مكافحة الإغراق على الواردات المغرقة من صنف حديد التسليح (أسياخ ولفائف وقضبان وعيدان) ذات منشأ أو المصدرة من تركيا وأوكرانيا والصين وذلك لمدة 4 سنوات.

- **«بي بي» البريطانية تدرس زيادة استثماراتها بمصر**

تدرس شركة «بي بي» البريطانية زيادة استثماراتها في مناطق امتيازها بمصر والموقف الحالي لتنمية الآبار المكتشفة، بالإضافة إلى عمليات الحفر التي تنفذها الشركة في إطار برنامج العمل الجاري تنفيذه حاليًا لزيادة معدلات الإنتاج من الغاز، وفقًا لبيان صادر اليوم من وزارة البترول. حيث أوضحت رئيسة «بي بي» أنيا دوتزيرناث، اهتمام الشركة بضخ المزيد من الاستثمارات والتوسع في أعمالها في مصر خاصة في مجال الغاز الطبيعي بمنطقة البحر المتوسط، واهتمامها أيضًا بتطوير سبل التعاون بين الجانبين خلال الفترة المقبلة.

- **مصر تطرح مزايدة دولية للتنقيب عن 3 معادن في مارس 2023**

تعتزم الحكومة المصرية طرح مزايدة عالمية للبحث عن المعادن في مارس المقبل، مع إعطاء الأولوية في قبول العروض للشركات والمستثمرين الذين يقدمون قيمة مضافة بتصنيع المواد الخام

وتصديرها. وتكثف الحكومة المصرية جهودها لزيادة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع التعدين، والذهب بشكل خاص، إذ تستهدف استثمار مليار دولار في قطاع التعدين بحلول عام 2030.

- **«الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس» توقع 5 اتفاقيات مع القطاع الخاص باستثمارات أجنبية ومحلية**

وقعت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس 5 اتفاقيات إطارية مع عدد من شركات القطاع الخاص العاملة في مختلف القطاعات الصناعية المستهدفة من قبل الهيئة، بالتنسيق مع هيئة الرقابة الإدارية، في إطار دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتتضمن الاتفاقات استثمارات بالعملة الأجنبية قيمتها 195 مليون دولار، وأخرى بالعملة المحلية قيمتها 1.2 مليار جنيه.

- **«سيتي بنك» يتراجع عن نظرته المتفائلة لسندات مصر الدولارية**

خفض «سيتي بنك» توصيته بشأن السندات الدولارية التي أصدرتها مصر في أكتوبر 2023 إلى «الوزن السوقي» وهو تصنيف يُمنح لأدوات الدين إذا كانت علاوة مخاطرها تتماشى مع تقديرات السوق. وكان البنك قد أوصى بـ «زيادة وزن» هذه السندات عند إصدارها قبيل الانتخابات الرئاسية حين كانت معنويات المستثمرين منخفضة تجاه البلاد. يرى البنك أن مخاطر إعادة هيكلة هذه السندات محدودة في 2024، لكنه أضاف أن السيناريو الأساسي لا يؤشر بالضرورة إلى ارتفاع هذه السندات عن المستويات الحالية، مشيرًا إلى أن احتياجات مصر من التمويل الخارجي قد ترتفع بسبب أزمة البحر الأحمر.

- **بلومبرج: أزمة البحر الأحمر تهدد مشتريات أذون الخزانة المصرية**

من المرجح أن تظل أذون الخزانة في مصر، التي كانت جذابة فيما مضى لمستثمري الأسواق الناشئة، غير مفضلة لفترة أطول، وفق

بلومبرج. فبسبب الصراع في البحر الأحمر، تراجعت إيرادات الدولة من قناة السويس بسبب إعادة توجيه السفن بعيدًا عن الممر المائي الحيوي، وهو مصدر مهم للعملة الأجنبية. كما تشير تقديرات «بلومبرج إيكونوميكس» إلى أن هذا الاضطراب كلف مصر نحو 150 مليون دولار حتى الآن. وهذا ليس مبلغًا يسيرًا بالنسبة لاقتصاد تبلغ قيمته 400 مليار دولار وفي حاجة ماسة إلى بناء احتياطيات من العملات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، أثرت الحرب في غزة على السياحة، وهي مصدر رئيسي آخر لإيرادات الاقتصاد.

السياسات النقدية:

- **«ڤاليو» تبرم شراكة مع AiBANK لإطلاق بطاقة تيتانيوم الائتمانية لعملائها**

أبرمت «ڤاليو»، شركة تكنولوجيا الخدمات المالية الرائدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اتفاقًا مع «aiBANK»، لإصدار بطاقة تيتانيوم الائتمانية الجديدة حصريًا لعملاء «ڤاليو» بالتعاون مع Visa الشركة الرائدة عالميًا في مجال المدفوعات الرقمية. وتهدف الشراكة لتزويد عملاء «ڤاليو» بحلول مالية استثنائية تساهم في تعزيز تجاربهم الشرائية، وسيتمكن عملاء «ڤاليو» المؤهلون من التقدم بطلب للحصول على البطاقة من خلال تطبيق «ڤاليو» بدءًا من الأحد 28 يناير2024.

المعاملات الخارجية

- **صادرات مصر تقود ارتفاع التبادل التجاري مع الصومال بنسبة 26.5% لعام 2023**

ارتفع التبادل التجاري بين مصر والصومال في أول 11 شهرًا من العام الماضي ليصل إلى 56.3 مليون دولار، مقابل 44.5 مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام 2022، بنسبة ارتفاع 26.5%، وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. وقاد هذا النمو زيادة قيمة صادرات مصر إلى الصومال بنسبة 27.7%، لتصل إلى 54 مليون دولار خلال الـ 11 أشهر الأولى من عام 2023، مقابل 42.3 مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام 2022.

- **مصر وإيطاليا توقعان اتفاقًا لبدء تشغيل «خط الرورو» لنقل البضائع**

وقع وزير النقل كامل الوزير، مع السفير الإيطالي بالقاهرة «ميكيلي كواروني»، اتفاقية بشأن النقل الدولي للبضائع بواسطة المركبات البرية المقطورة باستخدام خدمات الدحرجة. وتنظم تلك الاتفاقية عمل دخول وخروج حركة الشاحنات من وإلى البلدين بهدف تقليل فترات الانتظار في الميناء للحفاظ على سلامة المنتج المصري، بحسب بيان وزارة النقل.

- **مصر تنجح في تشغيل أول توربينة على سد «جوليوس نيريري» بتنزانيا**

نجحت مصر في تشغيل أول توربينة بمشروع سد ومحطة «جوليوس نيريري» الكهرومائية على نهر روفيجي بتنزانيا، وفق بيان صادر يوم الاثنين عن وزارة الإسكان. وينفذ السد تحالف مصري مكون من شركتين «المقاولون العرب» و"السويدي إليكتريك». وأشار مسئولو التحالف المصري المنفذ للمشروع، إلى أن نسبة الإنجاز الكلية للمشروع بلغت نحو 96%.

- **المقاولون العرب توقع عقدًا لإنشاء ميناء «موهيلي» بجزر القمر بتكلفة 60 مليون يورو**

وقعت شركة المقاولون العرب عقدًا لإنشاء ميناء موهيلي بدولة جزر القمر، بتكلفة 60 مليون يورو. جاء ذلك خلال زيارة وزير الإسكان عاصم الجزار ووفدي مرافقين لدولة جزر القمر. عقب انتهاء مراسم التوقيع دعا الرئيس غزالي عثماني، رئيس جزر القمر، الشركات المصرية للمشاركة في تحقيق رؤية جزر القمر 2030.

- **«إس آند بي غلوبال»: هجمات البحر الأحمر تفاقم نقص العملة الأجنبية في مصر**

تفاقمت نسبة انخفاض حركة المرور للسفن عبر قناة السويس، نتيجة للهجمات على الشحن الدولي في البحر الأحمر، من نقص العملة الأجنبية في مصر، التي تعاني من نقص في الدولار بالفعل، بحسب تقرير صادر عن «إس آند بي غلوبال ريتينغز». وتساهم رسوم المرور عبر قناة السويس بنحو 8% من إيرادات الحكومة المصرية، كما تولد حصة كبيرة من عائدات البلاد من العملات الأجنبية. ومع محدودية توفر العملات الأجنبية في مصر والتي فرضت ضغوطًا إضافية على آليات التمويل لدى البنوك المصرية، قامت العديد من تلك البنوك بتخفيض حدود بطاقات الائتمان بالعملة الأجنبية، وتوقع التقرير أن تستمر أوضاع السيولة الأجنبية لدى البنوك المصرية في التدهور.

- **رئيس هيئة قناة السويس: تراجع إيرادات قناة السويس 44% في يناير 2024**

صرح رئيس هيئة قناة السويس «أسامة ربيع»: أن إيرادات القناة تراجعت 44% في يناير 2024 مقارنة بشهر يناير 2023 البالغة 802 مليون دولار. وجاء ذلك على خلفية انخفاض عدد السفن المارة عبر الممر الحيوي تجنبًا لهجمات الحوثيين جنوب البحر الأحمر. وتعد قناة السويس أقصر طرق الشحن البحري بين أوروبا وآسيا، تشكّل إيراداتها أحد مصادر مصر الرئيسية للعملات الأجنبية التي تشتد إليها الحاجة في هذه الفترة. كما أوضح ربيع أن الإيرادات السنوية للقناة بلغت 10.25 مليارات دولار في 2023، وفي حال استمرار الوضع، فإن الإيرادات «ستتأثر بشدة» في عام 2024.

مؤشرات قطاعية

- **وزير التموين: زيادة إنتاج السكر من القصب المورد إلى نحو 88.1 ألف طن**

ارتفع حجم إنتاج مصر من قصب السكر المورد إلى 88.055 ألف طن بحسب بيان من وزارة التموين والتجارة الداخلية. وبلغت نسب توريد قصب السكر نحو 928 ألف طن قصب، ومن المتوقع أن تستقبل المصانع ما يصل إلى 7 ملايين طن لإنتاج 700 ألف طن سكر. وينتج كل طن من القصب نحو 100 كيلو سكر، ويتم ضخ الإنتاج بالأسواق بسعر 27 جنيها للكيلو أو لمنافذ التموين لصرفه على البطاقات التموينية بسعر 12.60 جنيهًا للكيلو.

- **«بيراميدز» تبدأ تصنيع إطارات الملاكي محليًا فبراير 2024**

صرح محافظ بورسعيد «عادل الغضبان»، أن مصنع بيراميدز المتخصص في إنتاج إطارات الملاكي بمقاسات مختلفة، سيبدأ التشغيل التجريبي في النصف الثاني من شهر فبراير2024. من الجدير بالذكر أن المصنع على مساحة تصل إلى 30 ألف متر مربع في مدينة بورسعيد، ويستهدف تشغيل 1200 عامل، بحسب بيان من مجلس الوزراء. وأشار المحافظ كذلك إلى مجمع الصناعات المغذية 3 يوليو، والذي سيبدأ التشغيل التجريبي له في فبراير 2024، حيث يضم المجمع 58 مصنعًا بتكلفة استثمارية تصل إلى 220 مليون جنيه.

المؤشرات الكلية

- **نقص الدولار يقلص عجز ميزان مصر التجاري غير النفطي في 2023**

تراجع عجز ميزان مصر التجاري غير النفطي 22.6% ليسجل 37.1 مليار دولار بنهاية 2023، بسبب هبوط واردات البلاد نتيجة لنقص العملة الصعبة اللازمة للاستيراد. إذ تراجعت صادرات مصر السلعية بشكل طفيف قدره 1.5% إلى 35.3 مليار دولار، في حين انخفضت الواردات بنحو 13% لتسجل 72.5 مليار دولار. ويُعد السبب الرئيسي في تراجع عجز الميزان التجاري هو انخفاض الواردات بنحو 11 مليار دولار لعدم القدرة على تدبير العملة الصعبة من أجل استيراد المواد الخام اللازمة لعمليات الإنتاج في المصانع.

- **التبادل التجاري بين مصر وروسيا يرتفع 14% بأول 11 شهرًا من 2023**

ارتفعت قيمة التبادل التجاري بين مصر وروسيا بنسبة 14% خلال أول 11 شهر من العام الماضي، لتصل إلى 5.1 مليارات دولار، بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. تراجعت قيمة الصادرات المصرية إلى روسيا لتبلغ 469 مليون دولار خلال الـ 11 أشهر الأولى من 2023 مقابل 543 مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام 2022 بنسبة انخفاض 13.7%. وفي المقابل، نمت قيم الواردات المصرية من روسيا إلى 4.6 مليارات دولار، مقابل 3.9 مليارات دولار خلال الفترة نفسها من عام 2022 بنسبة ارتفاع قدرها 17.5%.

أخبار الطاقة

- **«السيسي» يتابع تطورات مشروع «GREGY» للربط الكهربائي مع أوروبا**

اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي اليوم برئيس مجلس إدارة مجموعة «كوبيلوزوس» اليونانية للبنية التحتية، ديميتريس كوبيلوزوس، لمتابعة آخر تطورات مشروع «جريجي-GREGY» للربط الكهربائي مع أوروبا، حسب بيان من رئاسة الجمهورية. وجاء ذلك بعد نجاح جهود إدراج المشروع في القائمة الأولى للمشروعات ذات الفائدة المشتركة بالاتحاد الأوروبي، بما يتيح المجال لبدء المرحلة المقبلة من تنفيذ المشروع، والخاصة بإعداد الدراسات الفنية والبيئية النهائية، وكذا الدراسة الخاصة بتحديد مسار كابلات الربط البحرية.

إقليميًا:

- **غاز إسرائيل إلى مصر يفوق مستويات ما قبل التوترات**

تجاوزت كميات الغاز الإسرائيلية الموردة إلى مصر حاليًا مستويات ما قبل الحرب في غزة، إذ ارتفعت خلال يناير 15% على أساس شهري لتسجل نحو 1.15 مليار قدم مكعب يوميًا، بما سيساعد البلاد التي تعاني من نقص السيولة الدولارية في زيادة صادراتها وتأمين جزء من العملة الصعبة التي تحتاجها بشدّة. وتعتمد مصر على الغاز الإسرائيلي لتلبية جزء من الطلب المحلي، مع تصدير الفائض على شكل غاز طبيعي مسال إلى أوروبا بشكل أساسي، عبر مصانع التسييل في إدكو ودمياط بطاقة إنتاجية 2.1 مليار قدم مكعب يوميًا.

- **مقاطعة العلامات الأجنبية تعزز وضع المنافسين في الشرق الأوسط**

منذ نشوب الحرب بين إسرائيل وحماس في أكتوبر 2023، ظهرت سلسلة من المتاجر الأجنبية في عديد من قوائم حملات المقاطعة التي يتداولها المستهلكون على وسائل التواصل الاجتماعي المصرية. وهذا التوجه ينتشر في أجزاء من الشرق الأوسط وحتى خارجه. حيث يتجنب الكثير من المتسوقين في المنطقة، وكذلك الدول الإسلامية مثل باكستان، العلامات التجارية الأجنبية الكبرى، مما يقلل من مبيعات بعضها ويؤدي لمشكلات في العلاقات العامة للبعض الآخر، مدفوعين بشعور الغضب من الولايات المتحدة وأوروبا لعدم بذلهم جهودًا مكثفة لحثّ إسرائيل على إنهاء حربها على غزة.

- **«فيتش»: توسع حرب غزة يزيد من التحديات الاقتصادية أمام مصر والأردن**

تُفاقم الحرب الممتدة في غزة وإمكانية توسعها، خاصة مع هجمات جماعة الحوثيين التي قد تمدد الصراع بشكل يصعب التنبؤ به، من المخاطر التي تحاصر اقتصادات الدول المجاورة، وبالأخص في مصر والأردن، بحسب تقرير صادر عن وكالة «فيتش» للتصنيفات الائتمانية. كما توقعت «فيتش» أن تنعكس التوترات الجيوسياسية في المنطقة على عوائد السياحة في مصر والأردن، كما رجحت تراجع إيرادات قناة السويس على خلفية الاضطرابات في جنوب البحر الأحمر في وقت تشتد حاجة القاهرة لمصادر النقد الأجنبية.

عالميًا:

- **فيتش: أزمة البحر الأحمر تضر تعافي التدفقات النقدية لشركات أوروبا**

يبدو أن تداعيات أزمة البحر الأحمر وتجنب سفن الشحن قناة السويس لن تقتصر على المنطقة فقط، بل ستطال أوروبا أيضًا، بحسب وكالة «فيتش». حيث إن تحويل مسار السفن بعيدًا عن قناة السويس قد يؤثر على تعافي التدفقات النقدية للشركات الصناعية في أوروبا، كما أن استمرار الأزمة قد يؤدي إلى زيادة احتياجات رأس المال العامل لتلك الشركات، نتيجة بطء نقل المكونات والمنتجات تامة التصنيع وارتفاع تكاليف الشحن.

- **ماذا يتوقع الرؤساء التنفيذيون لاقتصاد الشرق الأوسط في 2024؟**

يتوقع معظم الرؤساء التنفيذيين في المنطقة تحسن معدلات النمو الاقتصادي خلال العام الجاري، رغم التحديات الكبيرة، وفي مقدمتها التوترات الجيوسياسية، والتضخم، والمخاطر السيبرانية، بحسب استطلاع أجرته شركة «برايس ووترهاوس كوبرز (PwC)». وقالت الشركة في بيان إن نتائج استطلاعها السنوي الذي شمل نحو 4700 من المسئولين التنفيذيين في 105 دول، أظهرت أن 73% من هؤلاء في الشرق الأوسط، و81% في دول مجلس التعاون الخليجي، يتوقعون تحسن النمو الاقتصادي في المنطقة خلال العام الجاري، مقابل 44% فقط من الرؤساء التنفيذيين حول العالم الذين يتوقعون تحسن النمو.

- **الطاقة الدولية: نتوقع نمو الطلب العالمي على الكهرباء 3.4% حتى 2026**

توقعت وكالة الطاقة الدولية، تسارع الطلب العالمي على الكهرباء بنحو 3.4% خلال السنوات الثلاث المقبلة حتى 2026، مع تزايد سرعة التحول إلى الطاقة النظيفة، وتغطية الطلب الإضافي المتوقع من خلال التقنيات التي تنتج كهرباء منخفضة الانبعاثات. كما تتوقع الوكالة أن يأتي نحو 85% من الزيادة في الطلب العالمي على الكهرباء حتى عام 2026، من دول خارج الاقتصادات المتقدمة، وأبرزها الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا. وخلال العام الماضي، تراجع النمو العالمي في الطلب على الكهرباء قليلًا إلى 2.2%، بسبب انخفاض استهلاك الكهرباء في الاقتصادات المتقدمة.

معلومة مصورة

مشروع الضبعة للطاقة النووية: شراكة مصرية روسية

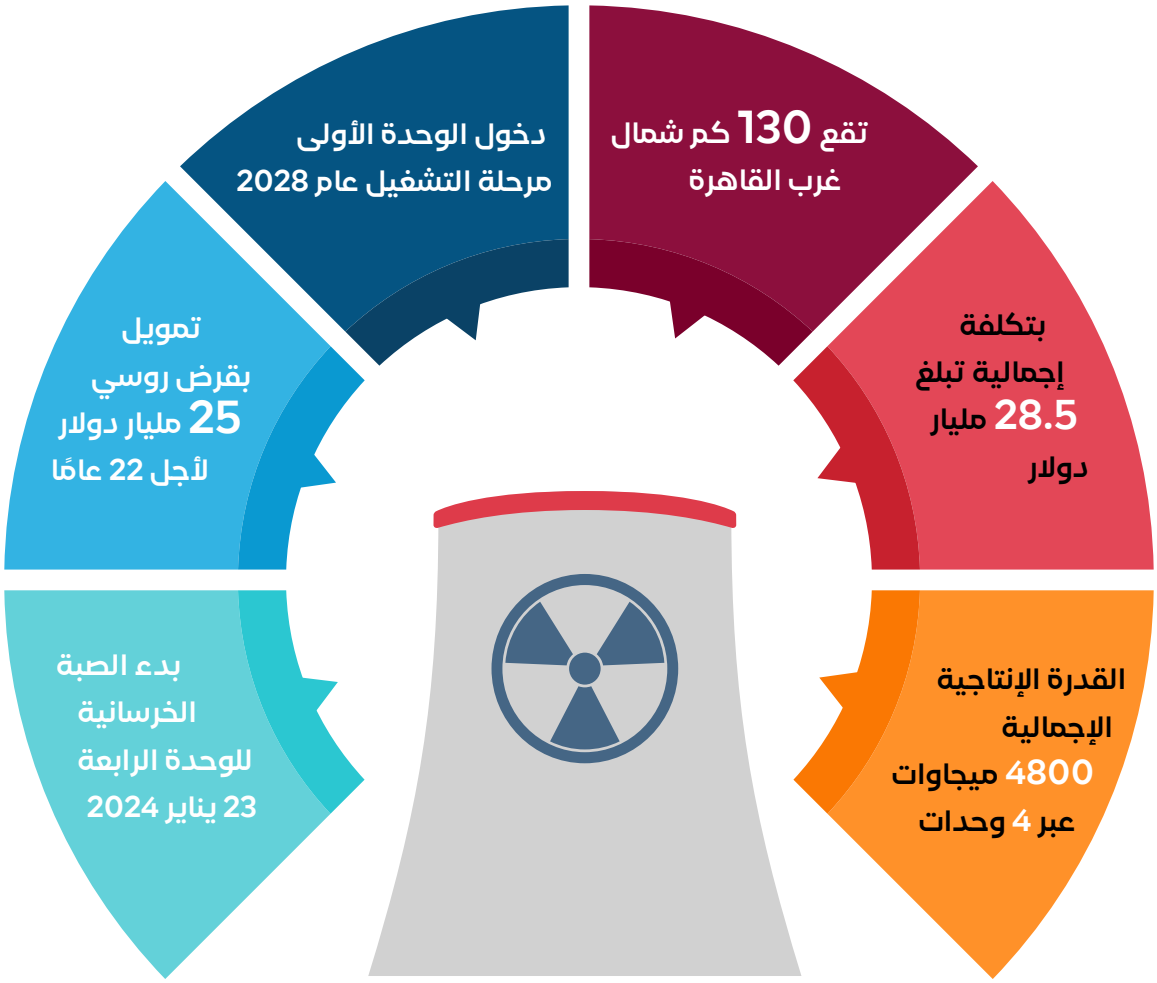

الشركة المنفذة للمشروع «روس آتوم الروسية»

ROSATOM

مقالات تحليلية

الاقتصاد الرقمي: كيف تؤثر شبكات الجيل الخامس في تحسين الاتصالات

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أصبح الاقتصاد الرقمي، لا ينفصل عن أداء الاقتصاد ككل، وذلك مع التقنيات الرقمية التي تدعم المزيد من المعاملات، فالاقتصاد الرقمي هو الجزء من الناتج الاقتصادي المشتق من التقنيات الرقمية مع نموذج أعمال يعتمد على السلع أو الخدمات الرقمية»، ويمكن تعريف الاقتصاد الرقمي أيضًا بأنه «حصة إجمالي الناتج الاقتصادي المستمدة من عدد من المدخلات «الرقمية» الواسعة، وتشمل هذه المدخلات الرقمية؛ المهارات الرقمية والمعدات الرقمية».

بين الأجيال المتعددة: مصر نحو الجيل الخامس

منذ بداية تاريخ البشرية، شهد الاجتماع البشري أربعة أجيال رئيسية للمجتمعات. بدأت بمجتمع الرعاة والصيادين، ثم تطورت إلى المجتمع الزراعي، ثم المجتمع الصناعي، وأخيرًا وصلنا إلى مجتمع المعلومات. ومع التطور التكنولوجي الهائل الذي حدث في السنوات الأخيرة، بدأ الحديث عن وجود مجتمع جديد يسمى Society 5.0 أو «مجتمع الجيل الخامس». يقودنا

هـذا المجتمـع إلـى مسـتوى أعلـى مـن التطـور والـذكاء، ويتجـاوز مفهـوم المدينـة الذكيـة.

ظهـرت فكـرة مجتمـع الجيـل الخامـس لأول مـرة فـي ينايـر 2016، عندما أعلنت الحكومة اليابانية خطتها الأساسية الخامسة للعلوم والتكنولوجيـا. تهـدف هـذه الخطـة إلـى بنـاء مجتمـع مسـتقبلي يعتمـد علـى الابتـكار العلمـي والتكنولوجـي، مـن خلال دمـج العالـم الحقيقـي والعالـم الإلكترونـي والاسـتفادة القصـوى مـن تكنولوجيـا الاتصـالات والمعلومـات. يتميـز مجتمـع الجيـل الخامـس بالتركيـز علـى الإنسـان وتحقيـق تـوازن بيـن التقـدم الاقتصـادي والتكنولوجـي لحـل مشـكلات المجتمـع، باسـتخدام نظـم الـذكاء الاصطناعـي القويـة. إنهـا رؤيـة جديـدة لمجتمـع ذكـي يعـزز التـوازن بيـن البشـر والطبيعـة والتكنولوجيـا، ويسـتند إلـى قـوة البيانـات.

ومـن هـذا المنطلـق جـاء التحـول الرقمـي كبُعـد رئيسـي لتحقيـق الهـدف الثالـث مـن رؤيـة مصـر 2030، المتمثـل فـي بنـاء اقتصـاد قـوي وتنافسـي ومتنـوع قائـم علـى المعرفـة، مـن خلال العمـل علـى تحقيـق التحـول الرقمـي، ورفـع درجـة مرونـة الاقتصـاد، وزيـادة معـدلات التشـغيل، وتحسـين بيئـة الأعمـال، فـضلًا عـن تحقيـق الشـمول المالـي، وإدراج البُعـد البيئـي والاجتماعـي فـي التنميـة الاقتصاديـة.

فمنحـت وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات رخصـة تشـغيل خدمـات الجيـل الخامـس بقيمـة 150 مليـون دولار لمـدة 15 عامًـا لشـركة المصريـة للاتصـالات، وهـي أول شـركة تحصـل علـى تلـك الرخصـة. ويتوقـع أن تسـهم هـذه الرخصـة فـي تحقيـق التحـول الرقمـي بشـكل ملمـوس، نظـرًا للتقنيـات المتطـورة التـي يوفرهـا الجيـل الخامـس وتأثيرهـا علـى مختلـف القطاعـات. سـيكون لهـذه

الخطـوة تأثيـر إيجابـي علـى الاقتصـاد القومـي ومركـز مصـر فـي مؤشـرات الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات الدوليـة.

كما تتيح شبكات الجيل الخامس سرعات فائقة، مما يعزز عملية التحول الرقمي ويمكن من التوسع في مجال الابتكار والتطوير لتطبيقات متنوعة. يشمل ذلك مجالات مثل الواقع الافتراضي والميكنة الصناعية، حيث تتيح السعات الهائلة للجيل الخامس وزمن الاستجابة السريعة القدرة على دعم الاتصال والتحكم في عدد كبير من الأجهزة في آن واحد. هذا يسهم في تعزيز تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، وتطبيقات المدن الذكية، والموانئ الذكية، والرعاية الصحية، والتحكم عن بعد، وغيرها من التطبيقات المتقدمة.

جاءت هذه الخطوة استكمالًا لاستراتيجيات مصر للتحول نحو الاقتصاد الرقمي، وبالتالي تعزيز التقدم التكنولوجي والاقتصادي في البلاد. ومن المتوقع أن تكون لهذه الخطوة أثر إيجابي على المجتمع والاقتصاد بشكل عام، وتعزيز مكانة مصر في المشهد الدولي في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

استراتيجية مصرية لمواكبة الاقتصاد الرقمي

انتهجت مصر استراتيجية التحول إلى الاقتصاد الرقمي بإنشاء جهات مسئولة عن التحول الرقمي متمثلة في «المجلس الأعلى للمجتمع الرقمي» و«المجلس القومي للمدفوعات» اللذين تم إنشاؤهما في 2017، ويقومان بالتنسيق مع عدة جهات أخرى (مثل: وزارة التخطيط، والبنك المركزي، ووزارة الاتصالات) لدعم التحول الرقمي، وقد شهد عام 2019 تطور دور قطاع الاتصالات

وتكنولوجيا المعلومات في التحول الرقمي، إذ عملت الدولة على ربط كافة قواعد البيانات القومية ببعضها البعض للوصول إلى المواطنين من خلال أفضل البرامج التي تلبي احتياجاتهم. كما تم الاهتمام بتنمية المنصات الرقمية والبنية التحتية الرقمية وتعزيز إطار الحكومة الرقمية وتدعيم التحول الرقمي في مجال التمويل والصناعة والزراعة.

شرعت الدولة في بناء «مصر الرقمية»؛ لتكون حجر الزاوية لتحويل مصر إلى مجتمع رقمي. ولإنجاز ذلك، تم إطلاق «استراتيجية بناء مصر الرقمية» خلال عام 2022، والتي ترتكز على ثلاثة محاور رئيسة، يتمثَّل أولها في محور التحول الرقمي، جنبًا إلى جنبٍ مع محوري تعزيز المهارات والوظائف الرقمية، والإبداع الرقمي. ويتجه التحول الرقمي في الأساس إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف القطاعات التنموية، وتطوير أداء الحكومة من خلال وحدات التحول الرقمي في الجهات الحكومية، وانتقالها إلى العاصمة الإدارية الجديدة. هذا، وقد استطاعت الدولة خلال الفترات الماضية رقمنة نحو 168 خدمة حكومية، ضمن خطة تستهدف رقمنة جميع الخدمات الحكومية وذلك في إطار مشروع قومي يستهدف رقمنة الخدمات الحكومية وإتاحتها لجميع أفراد المجتمع.

إضافة إلى ذلك وجهت الدولة استثمارات عامة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بلغت 28.2 مليار جنيه عام 2023/2022 مقارنة بـ 4.83 مليارات جنيه عام 2016/2017، بزيادة 483.5%.

ونتيجة لتلك الجهود:

بلغت صادرات مصر الرقمية نحو 6.2 مليارات دولار عام 2023، صعودًا من 4.9 مليارات دولار عام 2022، بنسبة نمو 26.5%، كما يتضمن حجم الصادرات الرقمية لمصر صادرات صناعة التعهيد التي تستهدف جذب كبرى الشركات العالمية العاملة بهذه الصناعة للاستثمار بمصر وقد ارتفعت من 2.4 مليار دولار في 2022 إلى 3.7 مليارات دولار في 2023 بنسبة نمو 54%، ومن المستهدف زيادة عدد كل من العاملين بصناعة التعهيد والمهنيين المستقلين للوصول إلى 550 ألف متخصص يصدرون خدمات رقمية بقيمة 9مليارات دولار عام 2026.

كما سجلت مصر ترتيب الثالثة عالميًا في مؤشر الثقة في خدمات التعهيد الخارجي للعام 2023.

إضافة إلى نجاح قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق معدلات أداء مرتفعة، ليصبح القطاع الأعلى نموًّا في الدولة؛ حيث بلغ معدل نمو قطاع الاتصالات 16.3% في العام المالي 2022 / 2023، في حين بلغ معدل نمو القطاع 12.5% للعام المالي 2016 / 2017 بنسبة زيادة بلغت 3.8%. والجدير بالذكر أن مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي لمصر قد بلغت 5% في العام المالي 2021 / 2022.

وجاءت أبرز المستهدفات المستقبلية زيادة أعداد أبراج شبكات الهاتف المحمول لتصل الى 45 ألف محطة بنهاية الفترة (2024-

2030)، كما يتم مضاعفة صادرات التعهيد بنحو 2.7 مرة في عام 2030 لتصل إلى ما لا يقل عن 13 مليار دولار، مقارنةً بنحو 4.9 مليارات دولار خلال عام 2022. حيث تعتبر صناعة التعهيد في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أحد أهم مصادر التصدير والعملة الصعبة الرئيسية في القطاع. وتعد مصر من بين أسرع وجهات خدمات التعهيد نموًا في العالم، ومركزًا رئيسيًا لتقديم خدمات تعهيد يدعم نمو أعمال المئات من الشركات العالمية. وتحتضن مصر اليوم أكثر من 150 مركزًا لتصدير هذه الخدمات، من بينها مراكز عالمية.

كما سيتم تدشين منطقة حرة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المنطقة الاقتصادية بقناة السويس، بجانب مناطق الكوابل البحرية التي يمر بها 90% من حركة البيانات بين دول آسيا وأوروبا وأفريقيا وتعزيز مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج إلى ما لا يقل عن 7%، مقارنةً بنحو 3.4% خلال عام 2021 / 2022.

في الختام، يمثل الاقتصاد الرقمي في مصر مجالًا متناميًا ومهمًا يُعزز التنمية الاقتصادية ويوفر فرصًا جديدة للشركات والمستثمرين، كما سعت مصر بجدية إلى تعزيز دور الاقتصاد الرقمي كواحد من أهم محركات النمو الاقتصادي والتنمية، ولكن لتحقيق نجاح عملية التحول الاقتصادي الرقمي، يجب علينا اعتماد سياسات متناسقة وفعالة على المستوى المحلي والإقليمي والقاري لمواجهة التحديات وتسريع دمج مصر في الاقتصاد العالمي الجديد.

مقالات تحليلية

تحليل أداء التجارة الخارجية المصرية: فرص وشراكات

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

سجلت مصر تراجعًا في عجز الميزان التجاري غير النفطي بنسبة 22.6% خلال عام 2023 مسجلًا 37.1 مليار دولار بسبب تراجع واردات البلاد نتيجة لنقص العملة الصعبة اللازمة للاستيراد، حيث انخفضت الواردات بنحو 13% لتسجل 72.5 مليار دولار مقابل تراجع الصادرات بشكل طفيف قدره 1.5% بنحو 35.3 مليار دولار.

تمثلت أبرز الصادرات المصرية خلال 2023، في قضبان الحديد، والدقيق، وأسلاك النحاس، والكابلات، والسجاد، والذهب، والألمنيوم، والملابس، بينما كانت أبرز الواردات زيوت بذور عباد الشمس، وبذور القطن، وعربات ذاتية الدفع للسكك الحديد، والمواسير، وقصب سكر، وآلات الغزل، والفحم الحجري، وسيارات الركوب.

وخلال عام 2023، ساهمت وزارة التجارة والصناعة في إتاحة 1026 فرصة تصديرية تبلغ القيمة التقديرية لأهمها مليار دولار في مختلف القطاعات، وتوسيع قاعدة المصدرين من خلال المشاركة في تنظيم دورات تدريبية لعدد 150 مصدر، وجذب أكثر من 150 شركة أجنبية وعربية للاستثمار في مصر، وترتب على ذلك بدء 17 مشروع بقيمة تصل نحو 3.872 مليارات دولار بالفعل بالدخول في الخطوات التنفيذية. إلى

جانب قيام هيئة تنمية الصادرات بالترويج لعدد 315 منتج مصري لعدد 50 شركة مصرية، وتوزيع 1162 فرصة تجارية مباشرة على الشركات المصرية المسجلة بالبوابة الإلكترونية للهيئة، وطرح 609 مناقصة دولية عبر البوابة الإلكترونية للهيئة.

1- جهود حكومية:

حقق قطاع التجارة الخارجية تطورًا ملموسًا؛ حيث أولت الحكومة المصرية بدعم وتوجيهات من القيادة السياسية اهتمامًا غير مسبوق بتطوير القطاعات الصناعية وزيادة معدلات التصدير باعتبارهما من ركائز الاقتصاد القومي وقاطرة التنمية الاقتصادية الشاملة في مصر. ويُمكن تفصيل أهم القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية على النحو التالي:

- توقيع مصر و43 دولة أفريقية على اتفاق إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
- تعديل بعض أحكام لائحة القواعد المنفذة لقانون الاستيراد والتصدير وإجراءات فحص السلع المستوردة والمصدرة.
- إصدار قرار بوقف استيراد المنتجات ذات الطابع الشعبي والنماذج الأثرية المصرية.
- انضمام مصر لاتفاقية الميركوسور وتحرير القائمة الأولى منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ في سبتمبر 2017 وتحرير القائمة الثانية في سبتمبر 2020 وبذلك تصل السلع المعفاة تمامًا من الرسوم الجمركية في إطار الاتفاق إلى ما يقرب من 3200 سلعة، إلى جانب تطبيق تخفيض جمركي لـ 6900 سلعة متبادلة بين مصر ودول تجمع الميركسور والتي تضم كلًا من البرازيل والأرجنتين وبارجواي وأورجواي.

- توقيع الهيئة القومية للبريد، بروتوكول تعاون مع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لتسهيل حركة التجارة وتنمية وتشجيع الصادرات المصرية، وتذليل أي عقبات تعترض ازدهارها وتطورها، وتوسيع نطاقها في كافة المجالات عبر الاستفادة من الإمكانيات الهائلة والخدمات المتنوعة التي تقدمها الهيئة القومية للبريد.

وفي ضوء ما سبق، تستهدف الدولة المصرية تحقيق 100 مليار دولار صادرات سلعية، مع زيادة الصادرات بما لا يقل عن 15% سنويًا، ومُواصلة تطوير برنامج الـمُساندة التصديريّة للشركات، وذلك لتوسيع مظلة ردّ الأعباء بإضافة مجموعات سلعيّة وشركات جديدة، وبخاصة المشروعات الصغيرة ومُتوسّطة الحجم.

2- أداء التجارة المصرية خلال 2023/2022:

انخفض العجز التجاري بنحو 12.2 مليار دولار ليصل إلى 31.2 مليار خلال العام المالي 2023/2022 مقابل 43.4 مليار دولار في العام السابق، وذلك نتيجة للتطورات التالية:

- انخفاض الصادرات السلعية بنسبة 9.8% لتصل إلى 39.6 مليار دولار، مما يعكس انخفاض الصادرات النفطية بنسبة 23.1% إلى 13.8 مليار دولار، والصادرات غير النفطية بنسبة 0.5% إلى 25.8 مليار دولار، ويُبين الرسم الآتي توزيع الصادرات السلعية حسب درجة التصنيع:

الشكل 1- توزيع الصادرات السلعية حسب درجة التصنيع (%)

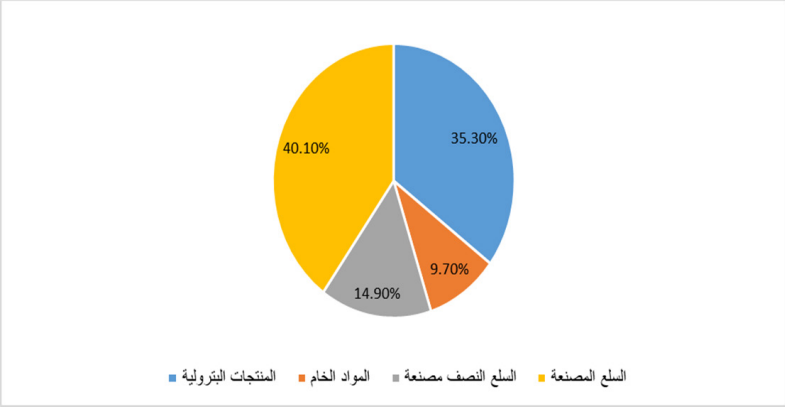

المصدر- البنك المركزي المصري، تقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري 2023/2022.

- انخفاض الواردات السلعية بنسبة 18.9% لتصل إلى 70.8 مليار دولار، وهو ما يعكس انخفاض الواردات غير النفطية بنسبة 22.2% لتصل إلى 57.4 مليار دولار، والواردات النفطية بنسبة 1% لتصل إلى 13.4 مليار دولار. ويُبين الرسم الآتي توزيع الواردات السلعية حسب درجة التصنيع:

الشكل 2- توزيع الواردات السلعية حسب درجة التصنيع (%)

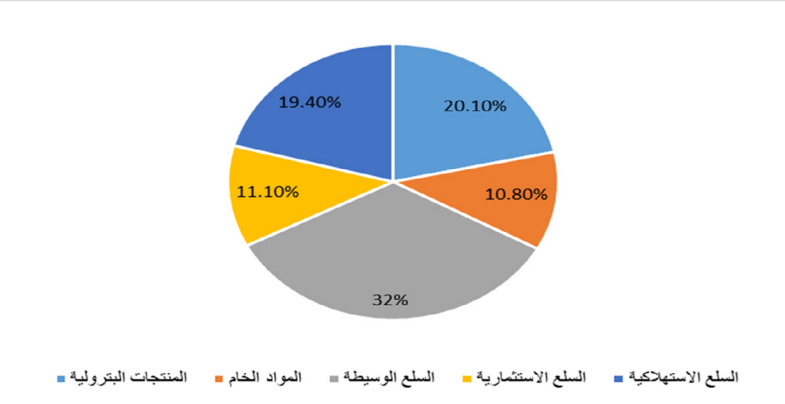

المصدر- البنك المركزي المصري، تقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري 2023/2022.

3- أبرز الشركاء التجاريين لمصر:

توزعت الصادرات المصرية خلال عام 2023/2022 على الاتحاد الأوروبي الذي احتل المركز الأول في قائمة أبرز الدول المستقبلة للصادرات المصرية يليه الدول العربية والدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي، وهو ما يُبينه الشكل الآتي:

الشكل 3- توزيع الصادرات المصرية وفقًا للوجهة (مليار دولار)

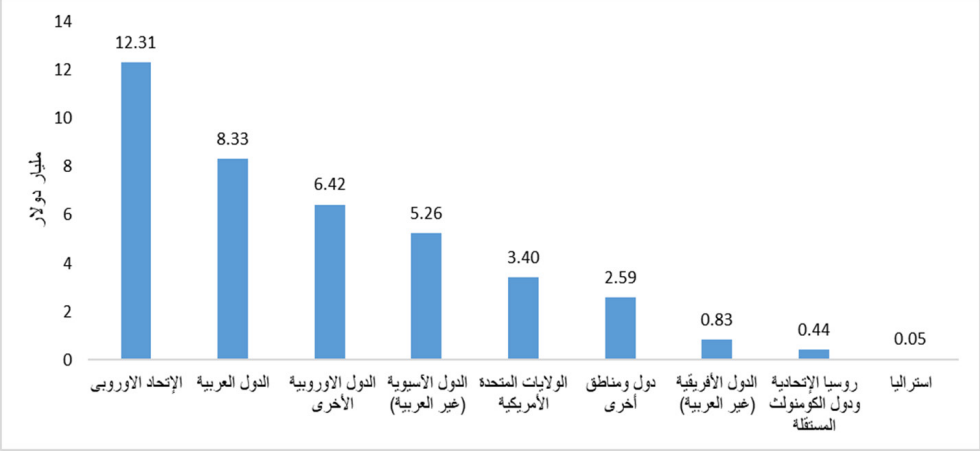

المصدر- البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية.

يتبين من الرسم أعلاه أن دول الاتحاد الأوروبي استقبلت نحو 12.31 مليار دولار من الصادرات المصرية خلال عام 2023/2022 مقابل 8.33 مليارات دولار استقبلتها الدول العربية، يليها الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي عند 6.42 مليارات دولار، والدول الآسيوية غير العربية عند 5.26 مليارات دولار. وبخلاف المناطق، تعتبر الإمارات، والولايات المتحدة، وتركيا، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، وإسبانيا، وكوريا الجنوبية، وهولندا، والسعودية، من أبرز الشركاء التجاريين لمصر من حيث الصادرات؛ حيث شكلت هذه البلدان مجتمعة نحو 53.9% من إجمالي الصادرات.

أما بالنسبة للواردات، فقد توزعت على الدول الآسيوية غير العربية التي جاءت في المركز الأول يليها الاتحاد الأوروبي والدول العربية، كما يُبين الرسم الآتي:

الشكل 3- توزيع الواردات المصرية وفقًا للوجهة (مليار دولار)

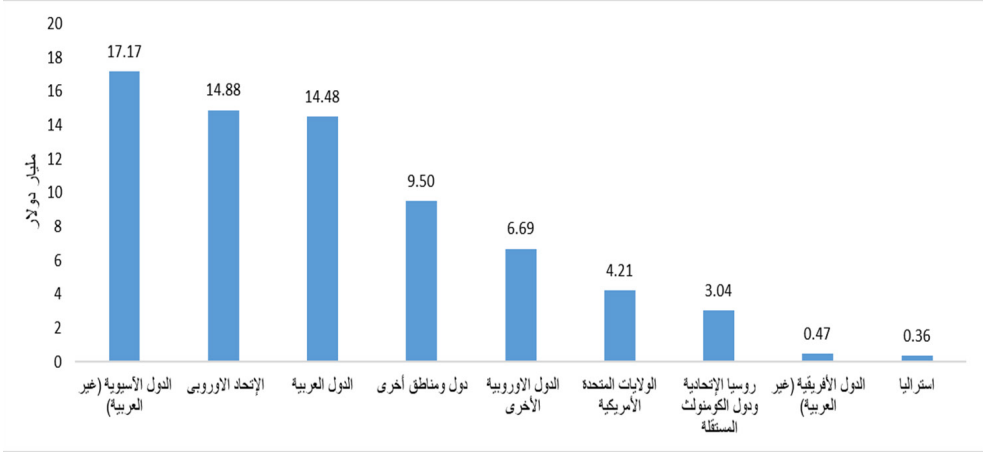

المصدر- البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية.

يتبين من الرسم أعلاه أن مصر استقبلت نحو 17.17 مليار دولار من وارداتها من الدول الآسيوية غير العربية، يليها الاتحاد الأوروبي عند 14.88 مليار دولار، والدول العربية عند 14.48 مليار دولار، وبخلاف المناطق، فإن أبرز الشركاء التجاريين لمصر من حيث الواردات هي الصين، والإمارات، والسعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والكويت، والهند، وتركيا، وإيطاليا، وروسيا، وشكلت هذه البلدان مجتمعة حوالي 50.9% من إجمالي الواردات.

أخيرًا، تأتي تلك التطورات في ظل المساعي المصرية لتحقيق هدف 100 مليار دولار صادرات، وفي ضوء الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد التي تفاقمها التوترات الجيوسياسية في المنطقة، ولهذا؛ تعتبر زيادة الصادرات إحدى الوسائل التي يُمكن الاعتماد عليها لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg